14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 21 نوفمبر 2009 م - العدد (14653) السنة الحادية و الأربعون
Email: 14october@14october.com

الجمهورية اليمنية..رافد للقوة العربية وخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

لليمن لا لعلي عبدالله صالح

تحديات التحول نحو الديمقراطية

(18)

أحمد الحبيشي

أشرنا في الحلقة السابقة من هذا المقال الى طريقة استجابة العالم العربي ـ وبضمنه اليمن- للتحديات الحضارية التي نجمت عن تغير ميزان القوى العالمي بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي بالتزامن مع دخول الثورة الصناعية مرحلة جديدة ونوعية تمثلت بولادة ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، حيث اختلفت طريقة الاستجابة لهذ التحديات من بلد لآخر تبعاً للبيئة السياسية والثقافية المحليـة.. فثمة بلدان عربية تعتمد على الاقتصاد المفتوح مثل السـعودية ودول الخليج ابتكرت أشكالاً متفاوتة من الاستجابة لهذه التحديات من خلال إدخال بنى سياسـية جديدة إلى هياكل الدولة بهدف توسيع دائرة المشـاركة وتنويع النخب العاملة في مجال السياسة بالإضافة إلى تخفيف حدة الشمولية الفكرية والثقافية بواسطة إطلاق بعض ميكانيزمات الحرية الإعلامية التي أخذت مداها عبر إطلاق شبكات تلفزيونية فضائية متطورة وملتزمة بالمعايير العالمية للحرية الإعلامية، وتحويل أسـواقها الداخلية إلى مجال مفتوح لإصدارات صحفية سعودية وخليجية ليبرالية في الخارج، بالإضافة إلى توسـيع هامش الحرية نسبياً للصحف الصادرة في الداخل.

أما البلدان العربية الأخرى فيمكن التمييز فيها بين نموذجين من الإستجابة لهذه التحديات.. فقد كان عصياً على بعض الدول العربية إدخال أي إصلاحات تحقق إختراقا حقيقياً للشمولية وإنتقالاً هادئاً إلى الديمقراطية التعددية في نظمها التي تبنت مشاريع ثورية طوباوية، والتزمت إيديولوجيا شمولية ذات تعالم كلية وصارمة سواء كانت قومية أو طبقية أو دينية مثل سوريا والعراق والشطر الجنوبي من اليمن وسودان الجبهة الإسلامية في عهد الترابي، بينما تمكنت بلدان عربية اخرى من الاستجابة التدريجية لتحديات الديمقراطية بأقل قدر من الضغوط الداخلية والموانع الذاتية مثل الأردن والكويت وموريتانيا والجزائر وتونس ومصر واليمن الشمالي بصرف النظر عن أشكال ومستويات هذه الإستجابة حيث شهدت هذه البلدان في أواخر الثمانينات ميولاً وتوجهات لتوسيع دائرة المشاركة السياسية عبر جرعات متفاوتة من الحريات التي شملت إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب وإجراء إنتخابات عامة.

و قبل الإنتقال إلى تحليل مستوى استجابة اليمن لهذه التحديات يتوجب القول انه من الصعب القيام بهذه المهمة بمعزل عن القراءة الموضوعية لخبرة الرئيس علي عبدالله صالح في التعامل مع الآخر المغاير في مجرى إدارة شئون الحكم منذ توليه السلطة في السابع عشر من يوليو 1978م، حيث من شأن ذلك مساعدتنا على التوصل إلى إستنتاجات ذات مغزى عميق.

جاء الرئيس الشاب علي عبدالله صالح إلى الحكم في بلد مشطر إلى جزئين متنافرين.. ولأنه واحد من جيل الشباب الثوري الذي نشأ وعيه في واقع راكد حركته رياح الثورة اليمنية، فقد كان أبرز ما تميزت به تجربة الرئيس علي عبدالله صالح في الحكم هو إنطلاقها من مدرسة واقعية جديدة في التفكير تنتسب إلى الثورة في مشروعها الرامي إلى التغيير، بقدر ما تنتسب في الوقت نفسه إلى واقع متخلف فشلت في تغييره مشاريع سابقة لتيارات سياسية وفكرية شمولية، يفترض كل واحد منها تمثيل الحقيقة دون سواه، الأمر الذي قاد إلى هيمنة أنماط متصادمة للتفكير النظري والممارسة العملية لا يوحّد ها سوى قاسم مشترك هو إيديولوجيا الإلغاء التي أفرزت صراعات وإنقسامات حادة داخل المجتمع، لم تنج منها النخب الثورية - نفسها- ما أدّى الى إصابتها بالتمزق والضعف والتناحر والتحلل.

عند وصوله إلى سدة الحكم تعامل الرئيس علي عبدالله صالح مع بيئة سياسية معاقة بالكوابح ومثقلة بالأمراض التي خلقتها مشاريع بالية فشلت في صياغة مشروع وطني ديمقراطي قابل للتنفيذ والاستمرار، وعجزت في الوقت نفسه عن تقديم بديل حقيقي لثقافة الاستبداد التي كرستها الدولة الثيوقراطية قبل قيام الثورة والجمهورية.

وتبعاً لذلك كان الاستبداد المتدثر برداء الخطاب الثوري الجديد أكثر قسوة ومضاضة على المجتمع ، من الاستبداد المختبئ خلف الخطاب الديني للنظام الإمامي البائد، فيما كان حجم الجراح الموروثة عن أخطاء قوى الثورة أشد خطراً على الحرية والحقيقة من ثقافة الاستبداد نفسها.. بمعنى أن الرئيس علي عبدالله صالح وجد نفسه أمام مهمة تفكيك بنية الاستبداد وبنية التجزئة بعناصرها المتنوعة سواء تلك الموروثة عن أمراض ما قبل الثورة، أو عن أخطاء قوى الثورة اليمنية.

من نافل القول أن تأسيس المؤتمر الشعبي العام أرتبط بالدور المتميز للرئيس علي عبدالله صالح في قيادة السلطة السياسية للدولة منذ وصوله إلى السلطة في ظروف متميزة أيضاً.. فالرئيس علي عبدالله صالح - كما هو معروف- وصل إلى السلطة باختيار مباشر من النخب السياسية التي تمثلت في مجلس الشعب التأسيسي عام 1979م، يوم كان الشطر الشمالي من اليمن يواجه خطر فراغ السلطة نتيجة عزوف الساسة عن التفكير في تحمل مسئوليات الحكم الذي أودى بحياة رئيسين قبله خلال فترة زمنية قصيرة.. بمعنى أن السلطة هي التي سعت إليه ولم يسع إليها، ناهيك عن إنسداد الحياة السياسية طوال السنوات السابقة لتوليه مهام الحكم بفعل هيمنة القبضة الحديدية لأجهزة الدولة الأمنية، وغياب المجتمع المدني، وتحريم التعددية الحزبية ولجوء الأحزاب إلى العمل السري.

كان قبول الرئيس علي عبدالله صالح هذا التكليف ينطوي على استعداد لمواجهة مخاطر متوقعة على المدى القريب ما فتئ أن وجد نفسه أمامها بعد شهرين من تحمله مسئوليات الحكم، حيث وقع إنقلاب عسكري فاشل في اكتوبر عام 1978م، ثم وجد نفسه بعد خمسة أشهر من ذلك الانقلاب أمام مخاطر جديدة تمثلت في حرب فبراير 1979م بين الشطرين، والتي نجح في إيقافها بواسطة الحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي من الوطن.

وفيما كان الرئيس علي عبدالله صالح يراهن على فسحة من الوقت تمكنه من تضميد الجراح التي نجمت عن إنقلاب اكتوبر 1978م الذي قاده الناصريون وحرب فبراير 1979م بين الشطرين سابقاً ، ومعالجة المشاكل الموروثة عن سنوات الحرب الأهلية والصراع الداخلي منذ عام 1962م، وجد نفسه مرة أخرى في مواجهة اللعبة العمياء للصراع على السلطة باندلاع المعارك المسلحة في المناطق الوسطى، حيث شن الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني حرباً منظمة بهدف تغيير الأوضاع وإسقاط السلطة بالقوة، أستمرت خلال الفترة بين عامي 80 - 1982م.

ومرة أخرى إرتبط نجاح الرئيس علي عبدالله صالح في إطفاء نار تلك المعارك بالحوار السياسي الوطني مع قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى جانب الحوار الذي كان قد دشنه مع مختلف القوى السياسية والشخصيات الوطنية في اليمن منذ عام 1980م، حيث تم تشكيل لجنة للحوار الوطني ضمت نخبة كبيرة ومتميزة من الساسة والمفكرين والمثقفين الطليعيين من مختلف تيارات الفكر السياسي الوطني والقومي والاشتراكي والاسلامي، أنبثق عنها الميثاق الوطني كوثيقة نظرية منهاجية تم استخلاصها من القواسم المشتركة بين جميع التيارات الناشطة في المجال السياسي، وصولاً إلى تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي مثل عند نشوئه إطاراً سياسياً لمفاعيل العمل الوطني السياسية والفكرية، على خلفية معقدة من موروث الصراعات الدامية والانقسامات الداخلية والحروب الشطرية والأهلية.

اللافت للنظر أن كلاً من دستوري الشطرين الشمالي والجنوبي من الوطن كانا يحرمان التعددية الحزبية، بيد أنهما - كحال دستور الوحدة- لم يصادرا حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ونقابياً.. وهنا يجب ألا نبخس الناس أشياءهم حين نقول أن الرئيس علي عبدالله صالح سلّم هذا الحق لأصحابه بعد أن ظل مهملاً منذ إقرار الدستور عام 1970م، وكان لافتاً للنظر أن عملية التسليم تمت على مستويين من المشاركة، مستوى الحوار بين النخب السياسية، ومستوى الجماهير التي شاركت في إقرار مخرجات هذا الحوار من خلال الاستفتاء على وثيقة الميثاق الوطني، وانتخاب المندوبين إلى المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الشعبي العام، وكانت العملية بمجملها تشكل خطوة مهمة على طريق الخروج من انفاق الشمولية والانتقال إلى تخوم الديمقراطية.

وقد أوجد قيام المؤتمر الشعبي العام حافزاً لحراك سياسي جديد داخل النخب الممثلة لمختلف التيارات السياسية والفكرية التي انضوت فيه، ووصل هذا الحراك ذروته بعد قيام الوحدة اليمنية عبر عملية فرز وإعادة بناء أسفرت عن ولادة نخب جديدة انفصلت عن النخب السياسية القديمة، وأنخرطت في إطار مشروع حزبي وسياسي جديد ومختلف عن المشاريع السابقة، حيث تم الاعـلان هذه المرة عن تحول المؤتمر الشعبي العام إلى تنظيم سياسي برنامجي في إطار التعددية الحزبية، وهو ما سنأتي على مقاربته لاحقاً.

في هذا السياق يمكن فهم أبعاد الخطوة التاريخية التي أقدم عليها الرئيس علي عبدالله صالح حين قرر الانفتاح على الفرع الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني (حزب الوحدة الشعبية) بعد ان خاض مع السلطة مواجهة مسلحة دامت سنتين ونيفاً، بالإضافة إلى انفتاحه أيضاً على التيار الاسلامي الاخواني الذي شارك في تلك المواجهات حين كان مهووساً بالبحث عن أي فرص سانحة للجهاد السلفي المسلح ضد أي عدو مفترض في الداخل والخارج.. وتوج الرئيس ذلك الانفتاح بتوقف المواجهات المسلحة والسماح لحزب الوحدة الشعبية المعارض بإصدار صحيفة ((الأمل)) الأسبوعية التي حلت محلها بعد الوحدة صحيفة ((المستقبل)) كما سمح للتيار الإسلامي بإصدار صحيفة ((الصحوة)) الأسبوعية التي مازالت تصدر بانتظام منذ تأسيسها قبل الوحدة.

ما من شك في أن السماح بإصدار هاتين الصحيفتين المعبرتين عن تيارين فكريين رئيسيين ومتغايرين إلى جانب صحيفة ((الميثاق)) الناطقة بلسان المؤتمر الشعبي العام كان بمثابة الخطوة الأولى في مشروع تأسيس صحافة حزبية تعددية تساهم في تأهيل الحياة السياسية لاستيعاب قيم الحوار والقبول بالآخر والتخلص من ثقافة الإلغاء والاقصاء والإدعاء باحتكار الحقيقة.

جـاءت انتخابات مجلس الشورى عـام 1988م لتشكل جرعة جديدة إضافية على طريق التحول نحو الديمقراطية، وشهد الشطر الشمالي من اليمن بعد تلك الانتخابات موجةً من المؤتمرات والفعاليات الانتخابية التي عقدتها الاتحادات والنقابات الجماهيرية والمهنية ، سواء تلك التي تأسست أو تم احياؤها بعد قيام المؤتمر الشعبي العام سنة 1982م.. ولا أبالغ حين أقول بأن ذلك الحراك جسّد بصورة ملموسة حيوية البيئة السياسية في الشطر الشمالي من اليمن وقدرتها على بلورة صيغة محلية للتفاعل الإيجابي مع المتغيرات الدولية وفي أساسها تحديات التحول نحو الديمقراطية التي أكتسبت في أواخر الثمانينات من القرن الماضي طابعاً كونياً على نحو ما اشرنا إليه في الحلقة السابقة وما سنأتي إلى توضيحه بصورة أكثر شمولا في الحلقة القادمة بإذن الله .

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

حرب «القات»

مشاري الذايدي □

من ضحايا المواجهات العسكرية مع الحوثيين على الحدود السعودية، أهل «القات».

جلسات «المقيل» التي لا تحلو إلا مع مضغ نبتة القات المكيفة سيصبح أمرها صعبا بعد ارتفاع أسعار القات المهرب من اليمن إلى مناطق الجنوب السعودي بنسبة 300 ٪ حسب كلام أهل «الكار» لصحيفة «الشرق الأوسط».

الخبر يذكر أن الانقطاع الكلي لتهريب القات كان يمثل هاجسا للذين يتعاطونه يوميا، ورغم شدة التمشيط العسكري السعودي على الحدود إلا أنه رصدت عمليات تهريب مستمرة من اليمن. حسب القصة الجميلة التي كتبها الزميلان هادي فقيهي ومحمد الكعبي.

مصدر أمني بمنطقة جازان قال لهذه الصحيفة إن نسب الانخفاض في قضايا تهريب القات والمخدرات تقارب خمسين في المائة عن السابق، مشيرا إلى أن معظم هذه القضايا ترصد في «الطوال» جنوب جازان. ويعلل هذا الأمر بالانتشار الواسع للقوات المسلحة في أهم منطقة لتهريب القات والمخدرات.

ورغم أن المنطقة منطقة حرب ومسرح عمليات إلا أن هذا لم يمنع مهربي القات من الكدح والتعب من أجل ضمان استمرار «بزنسهم»، فقد لجؤوا إلى مناطق تهريب أخرى من ناحية الطوال جنوب جازان وشمال «الجوة» القريبة من محافظة العارضة شرقي جازان.

الأسعار ارتفعت بشكل مرعب. يقول أحد المهربين: «الكمية التي تباع في السابق بـ100 ريال نبيعها بـ300».

قصة صحافية جميلة كتبها الزميلان، وسبب جمالها هو أنها دخلت في تفاصيل المشهد وقطع الفسيفساء الصغيرة التي يتكون منها المشهد، هناك تعقيدات كثيرة وقصص غزيرة نهملها ولا نلقي لها بالا ونحن نتابع تحرك الأرتال العسكرية وقصف الطائرات.

كل حرب كبيرة تنطوي على حروب صغيرة متعددة من نوع آخر.

تهريب القات، ولن أتحدث هنا عن ضرره أو أهمية محاربته، يدر مالا على أسر وهو صناعة قائمة بذاتها، تقاطعت مع قطار الحرب الهادرة هذه الأيام. ومثله تهريب المواشي أو البشر، وقل مثل ذلك عن تجارة السلاح في اليمن، هناك اقتصاديات قامت على وضع الفوضى والرخاوة الأمنية، منذ عقود، والإنسان يعرف كيف يتكيف مع الظروف المحيطة به وكيف يكسب دراهمه في ظلها.

بعيدا عن السياسة، لابد أن نرى الظلال الأخرى في الحروب الضخمة، لابد أن نرى القصص الخلفية والخفية، لأنها تؤثر بشكل كبير على مسار الحرب ومآلاتها، فتجار السلاح ومهربو القات أو المخدرات والبشر هم ضلع في هذه الحرب، لا لأنهم ذائبون في هرطقات الحوثي، بل لأنهم مستفيدون منها، في تصريف أمورهم وتجاراتهم، ولو أصبح الحوثي نفسه سلطة مركزية لحاربوه، لأنهم لا يوالون إلا بزنسهم.

هذا يقود إلى سؤال آخر: لماذا أصبحت مصلحتهم في الفوضى وليس في الاستقرار؟ مع أن التجارة تزدهر في الاستقرار عادة؟

سؤال صعب، والإجابة عليه لا تهم تجار القات والسلاح.. أهل الشأن!

□ كاتب سعودي

لم يعد الإخوان إخوانا !

خالد عبدالله المشوح

منذ انـدلاع الـثـورة الإسلامية في إيـران والموقف الإخـوانـي من الثورة أخذ أقصاه في التأييد حيث جاء في بيان صادر حينها (دعـا التنظيم الـدولـي لـلإخـوان المسلمين قيادات الحركة الإسلامية في كل من: تركيا – باكستان – الهند – إندونيسيا – أفغانستان – ماليزيا – الفلبين – بالإضافة إلى تنظيمات الإخوان المسلمين المحلية في العالم العربي، وأوروبا وأمريكا إلى اجتماع أسفر عن تكوين وفد توجه إلى طهران على طائرة خاصة وقابل الإمام آية الله الخميني لتأكيد تضامن الحركات الإسلامية الممثلة في الوفد كافة). كانت هذه بداية الفصام بين حركة الإخوان المسلمين ومعظم الأنظمة العربية التي فتحت للإخوان أبوابها أثناء التصفية الناصرية لقياداتهم، إلا أن أكثر الجماعات التي وقعت في فخ كاريزما الثورة سرعان ما أدركت خطأها وتراجعت، إلا أن الإخوان كرروا الخطأ أثناء الحرب العراقية الإيرانية حيث اصطف الإخـوان مع الطرف الإيراني وقتها! هذا الموقف بالطبع ينطبق على الجماعة الأم وهي جماعة الإخوان في مصر حيث ظهرت انشقاقات حينها لاسيما لدى إخوان الخليج الذين كان لهم موقف مؤيد للعراق.

إلا أن الطريقة التي يفكر بها الإخـوان المسلمون مستعصية على الفهم من الناحية المنطقية بيد أنه من الناحية السياسية من الواضح أن روح الثورة هي من يحرك الإخوان وليس الأفكار والمصالح والعقائد حيث قام الإخـوان المسلمون بتأييد الغزو العراقي للكويت وهو ما شكل صدمة حتى للمنتمين للإخوان، إلا أن المركزية التي تدار فيها الحركة كانت كفيلة بإصدار ذلك البيان التي حاولت شخصيات إخوانية كبيرة تقيم في الخليج إيقافه وعلى رأسهم الشيخ مناع القطان الذي غـادر السعودية إلـى مصر وحضر الاجتماع لكي يثني الجماعة عن بيانها الغريب إلا أنه رجع إلى الرياض بخفي حنين.

اليوم يعود الإخـوان مرة أخـرى ويـطـالـبـون خـادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بوقف نزيف الدم! في الحدود اليمنية وكأن السعودية هي صاحبة الأطماع التوسعية والتمدد الإقليمي! لقد حمل البيان مغالطات بدأها من المقدمة التي جاء فيها (ودخول جيش المملكة العربية السعودية ساحة القتال الدائر منذ فترة بين أبناء الشعب اليمني الشقيق) وهو إيحاء بان المملكة هي من أدخلت نفسها في هذا الصراع؟ إلى أن جاء في البيان (إننا ندعو العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى الأمر بوقف القتال فورًا؛ لمنع إراقة الدماء الحرام، وقتل المدنيين الأبرياء) وهل الدماء التي سقطت من الطرف السعودي ليست بريئة ولا محرمة! إن هذه اللغة والموقف المزري للجماعة قاد الكثير من العقلاء فيها إلى المسارعة في اتخاذ موقف عقلاني ومتزن وهو ما جاء على لسان الجماعة في سوريا في بيانها الذي صدر بعد بيان الإخوان في مصر بيومين وهو ما يدل على أن هناك حالة شتات تعيشها الجماعة في ظل المرشد مهدي عاكف حيث جاء بيان الجماعة في سوريا مغايرا في أساسه عن بيان جماعة مصر حيث جاء فيه التأكيد على المشروع الإقليمي للدولة الفارسية (إن ما يجري على أرض اليمن، ليس حلقة في فلاة؛ بل هو جزء من مخطّط مرسوم، غايته دقّ المسامير الديمغرافية والسياسية، في بنية المجتمعات العربية والإسلامية، بغية تمزيقها، وإثارة القلاقل في ربوعها، والتحكّم بإنسانها وبقرارها..

مخطط طالما حذّرت منه، جماعة الإخوان المسلمين في سورية، ونبّهت القائمين عليه، والمحرّضين عليه، إلى أن الأمّة بغنى عن معاركهم الصغيرة، التي لن يستفيد منها إلا الأعداء المتربّصون، من قوى الاستكبار العالمي والصهيوني.. وأنهم لن يجنوا منها، هم وحلفاؤهم، إلا المزيد من الكراهية والخسارة..!) وأكد على حق المملكة الكامل في الدفاع عن أراضيها ودفع المعتدين عليها (ومن هنا، كان الأخذ على أيدي دعاة الفتنة هؤلاء، وردع الصائلين منهم، بما يرتدعون به.. كان هذا وذاك، من أهمّ واجبات الوقت، بالنسبة للقائمين على الأمر، في كل من المملكة العربية السعودية واليمن.. إلى جانب الضرورة الملحّة، في أن تبادر القبائل اليمنية الأبيّة، مبادرة شجاعة واعية، إلى التعاون، للأخذ على أيدي البغاة، حتّى يفيئوا إلى أمر الله سبحانه.. استجابة لقوله عزّ وجلّ: (فقاتلوا التي تبغي حتّى تفيء إلى أمر الله).

فهل أصبح الإخـوان شتاتا بعد أن كانت مركزية المرشد ملهما للوحدة؟، أم إن القيادات المستنيرة ملت من حالة التيه التي تعيشها الجماعة في أجندتها وأهدافها التي ضاعت بين الدين والسياسة.

العيد الثاني والأربعون للاستقلال:

عيد الابتهاج بنصر التحرر من الاستعمار وامتلاك السيادة الوطنية على الأرض اليمنية